دور المنح الخارجية في تفعيل الدور الاقتصادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

أ.م. د. منى كامل حمد
جامعة النهرين/ كلية اقتصاديات الاعمال
أ.م.د. الهام محمد واثق
الجامعة العراقية/ كلية الادارة والاقتصاد
م.م ماهر ابراهيم شهاب
هيئة النزاهة

مستخلص:

يهدف البحث الى بيان الدور الذي تؤديه المنح الخارجية، والمشروطة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، في تعزيز الدور الاقتصادي لتلك المشروعات، بوصفها أحد أهم روافد العملية التنموية، وذلك من خلال استعمال المنهج الوصفي التحليلي المقارن لاداء الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كانموذج للمؤسسات المالية غير المصرفية في العراق التي تأسست خصيصا لادارة تلك المنح، للفترة منذ بداية تاسيس الشركة 2009 ولغاية 2018، للوقوف على الدور الذي تؤديه الشركة في ادارة برامج التمويل الخاصة بالمنح الخارجية المقدمة للعراق من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، واسخدام التحليل الاحصائي لبيان الدور الاقتصادي للمشروعات الصغيرة من خلال مدى مساهمة تلك المشروعات في الناتج المحلي الاجمالي وتوصل البحث الى: ان على الرغم من حجمها المادي الصغير الا ان الدور الذي لعبته هذه المنح، يعد دورا استراتيجيا في بناء قواعد مهمة لتوليد محاور اقتصادية اساسية لاعادة بناء مافقده العراق من طاقات وامكانيات ممثلة بالانسان العراقي وقدرته على الخلق والانتاج، وتؤدي الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة المتوسطة، دورا تحفيزي للمصارف العراقية الخاصة ،لدعم نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال تسريع مشاركتها المباشرة في تمويل تلك المشاريع، وتسعى الشركة لفتح منافذ لاستقطاب الجهات الدولية المانحة، من خلال تبني برامج التمويل المستدام لتعزيزنشاط القطاع الخاص في العراق.

الكلمات المفتاحية: المشاريع الصغيرة والمتوسطة، المنح الخارجية، الناتج المحلي الاجمالي

Abstract

The research aims to clarify the role played by external grants, which are conditional to finance small and medium enterprises, in enhancing the economic role of these projects, as one of the most important tributaries of the development process, through the use of the comparative analytical descriptive approach to the performance of the Iraqi company to finance small and medium enterprises, as a model for non-financial institutions. Banking in Iraq, which was established specifically to manage these grants, for the period from the beginning of the company's establishment 2009 to 2018, to find out the role played by the company in managing the financing programs for external grants provided to Iraq by the US Agency for International Development, and the use of statistical analysis to show the economic role of small projects through The extent of the contribution of these projects to the gross domestic product, and the research concluded: that despite their small physical size, the role played by these grants is a strategic role in building important bases to generate basic economic axes to rebuild what Iraq has lost in terms of energies and capabilities represented by the Iraqi person and his ability to Creation and production, and the Iraqi company to finance small and medium enterprises plays a stimulating role The company seeks to open outlets to attract international donors, by adopting sustainable financing programs to enhance the activity of the private sector in Iraq.

Keywords: small and medium enterprises, external grants, gross domestic product

مقدمة:

تستمد المشاريع الصغيرة والمتوسطة اهميتها للإستقرار الإقتصادي في المستقبل البعيد من حجمها وهيكليتها، اللذان يعززان من مرونتها، وبالتالي قدرتها على مواجهة الأوضاع الإقتصادية غير المواتية، وتمثل البيئة العراقية بوضعها الحالي تحدياً كبيراً لنمو تلك المشاريع سيما في مجال التمويل، مما يؤكد الحاجة للتعاون الإستراتيجي مع الجهات الخارجية المانحة، وإستناداً الى البحوث المستفيضة في هذا المجال فإن تأمين تمويل رأس المال لهذه المشاريع يعد غير كافياً، وغير متوفر للعديد من المشاريع الصغيرة العراقية، ان المنح الخارجية المشروطة بالإقراض لتنفيذ برامج محددة، من خلال المؤسسات المالية غير المصرفية الخاصة، يعد منهجا ثابتا اتبعته الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، لتعزيز دعمها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة العراقية، مع المحافظة على ضمان تنفيذ أهداف البرامج المخصصة لدعم تلك المشاريع، و يهدف البحث الى بيان الدور الذي تلعبه المنح الخارجية التي تديرها الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تمويل تلك المشاريع، وبالتالي تعزيز الدور الاقتصادي لها، وانسجاما مع أهدف البحث، فقد تم تقسيم محتوياته الى اربعة مباحث ، تناول المبحث الأول، المدخل المفاهيمي للمنح الخارجية، وخصص المبحث الثاني لعرض الدور التنموي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، اما المبحث الثالث فقد خصص لبيان واقع الخدمات التمويلية التي تقدمها الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال ادارة المنحة المقدمة من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، والدور الاقتصادي للمشروعات الصغيرة من خلال مدى مساهمة تلك المشروعات في الناتج المحلي الاجمالي، واخيرا فقد خصص المبحث الرابع، لعرض استنتاجات الباحثين، وما يمكن التوصية به في ضوءهذه الاستنتاجات.

منهجية البحث ودراسات سابقة

مشكلة البحث:

تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الحصول على القروض الائتمانية بسبب امتناع البنوك التجارية عن منح هذه المشاريع قروضًا مختلفة الآجال ، لعدم قدرتها على توفير الضمانات المصرفية المطلوبة، مما يفضي الى حرمانها من التمويل اللازم

لتطوير انتاجها وتقنياتها الانتاجية المستخدمة ، وقد جاءت المنح الخارجية التي تديرها المؤسسات المالية المتخصصة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لتذليل الصعوبات المالية التي تعاني منها هذه المشاريع، ويمكن تلخيص مشكلة البحث بالتساؤل الاتي: هل تفي المنح الخارجية بتلبية متطلبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتمويل بما يعزز الدور الاقتصادي لتلك المشاريع ؟

اهداف البحث:

يهدف البحث الى عرض مفاهيمي للمنح الخارجية، وبيان الدور الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وطرق تمويلها، فضلاعن اظهار الدور الذي تؤديه المنح الخارجية التي تديرها المؤسسات المالية غير المصرفية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بوصفها أحد أهم روافد العملية التنموية .

فرضية البحث:

يستند البحث الى فرضية اساس مفادها (في ظل عالم مترابط اقتصاديا فان المنح الخارجية ، تؤدي دورا فاعلا في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير التمويل وتسهيل نفاذ تلك المشاريع لرؤوس الاموال مما يعزز الدور الاقتصادي لها)

اهمية البحث:

تأتي اهمية البحث من اهمية الدور الحيوي والمتعاظم لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق العديد من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية الهامة بالعراق في المرحلة المقبلة، وبالتالي ضرورة تبني برامج التمويل المستدام من خلال السعي الى فتح الابواب للاستقطاب والتعاون المستقبلي مع الجهات المانحة الدولية، وتحفيز المصارف المساهمةعلى التمويل المشترك للقروض.

دراسات سابقة:

- دراسة زعزوع ، 2012بعنوان (دور المنح والمساعدات الأجنبية في التطوير التنظيمى)

هدفت الدراسة الى بيان دور المساعدات والمنح الخارجية في دعم المنظمات العامة، وتوصلت الدراسة الى ان للمنح والمعونات دوراً في التطوير التنظيمى، من خلال تطويرالإستراتيجيات والأهداف، وتحسين نظم العمل والموارد البشرية، وتطويرالسياسات والقواعد الاساسية للعمل، وتطوير الأنشطة والعمليات التى تمارسها المنظمة، فضلا عن

دورها في تطويرالهيكل التنظيمى والعلاقات التنظيمية، وفي دفع عجلة التطور التكنولوجى، واوصت الدراسة بضرورة قيام المنظمات الدولية المهتمة بتنسيق برامج الجهات المانحة، ألا تغفل دور الدول المتلقية للمنح والمعونات في بناء القدرات المؤسسية، وأن تراعي مصالحها ودعم المنظمات العامة و منظمات المجتمع المدني في تلك الدول، وان تسعى لتحقيق التنمية والرفاهية المنشودة لتلك الدول.

- دراسة علي وصايل ، 2018 بعنوان (معوقات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق مع التركيز على الدور التمويلي للمصارف الخاصة)

هدفت الدراسة الى اظهار دوافع الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، ومعوقات تنميتها، وتقييم تجربة المصارف التجارية العراقية في تنمية هذه المشروعات، وتوصلت الدراسة الى ان نقص التمويل يعد من اهم المعوقات التي تعترض عملية تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق ، وعلى الرغم من الدور الايجابي للمصارف التجارية الخاصة في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الا ان هذا الدور لايتناسب مع حجم رؤوس اموال وانشطة هذه المصارف

اذ ان هناك عزوف من المصارف التجارية عن تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية لهذه المشروعات والتوجه للاستثمار في نوافذ اكثر امناً، واوصت الدراسة بضرورة انشاء شركة عامة لضمان القروض تتعامل مع المصارف الحكومية والخاصة بهدف مساعدة هذه المصارف على تحمل مخاطر الاقراض وتشجيعها على منح قروض وتسهيلات ائتمانية تتناسب مع حاجة المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل.

- دراسة **Vanarith Chheang** ، 2009 بعنوان (The effect of foreign aid on economic growth and corruption in 67 developing countries)

تبحث هذه الدراسة في تأثير المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي والفساد في الدول النامية، باستخدام بيانات من 67 دولة من 1986-2005 ، وجدت الدراسة أنه بعد التحكم في العوامل الأخرى، ليس للمساعدات تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، فضلا عن انها وجدت أن المساعدة مرتبطة بشكل إيجابي بالفساد، هذه النتائج تشير إلى اثنين من الدروس لواضعي السياسات. أولا، لا ينبغي استخدام المساعدة في توقع زيادة اقتصادية لنمو البلدان المتلقية، ثانيًا ، قد تكون المساعدة فعالة في تحسين جودة الحكم في هذه البلدان.

المبحث الاول

المنح الخارجية- مدخل المفاهيمي

اولا- مفهوم المنح الخارجية

تمثل المنح الخارجية، انتقال رؤوس الأموال الأجنبية من البلدان المانحة إلى البلدان النامية أو المتلقية للمنحة، وفي مثل هذه الحالة لايكون البلد المستلم للمنحة ملزماً بدفع مبلغ المنحه أو فوائدها، والحكومات تقدم المنح عادة (وكذلك القروض) من خلال مؤسسة إنمائية خاصة، مثل المؤسسة الأمريكية للتنمية الدولية.(USAID) إن معظم الهيئات المانحة للمساعدات تقدم هذه المساعدات على شكل رؤوس أموال أو مساعدات فنية، ومعظمها تأخذ شكل مساعدات للمشروعات (Project aid)، لكنّ بعض الهيئات الثنائية تقدم مساعداتها على شكل قروض لبرامج (programs loans) وهي نوع من المساعدات العامة لغرض دعم ميزان المدفوعات. (القريشي،2007 ،210)

تعرف المنح، بأنها تحويلات غير تبادلية على شكل موارد نقدية وعينية، أو على شكل خدمات مقدمة من جهات مانحة داخلية أو خارجية، لمقابلة ظروف معينة تتعلق بأنشطة وعمليات الوحدة، لغرض مساعدتها على الاستمرار في مزاولة نشاطها.(خليفة، 2017، 13)

وفي تعريف لمنظمة ((QECD لجنة مساعدات التنمية Development Assistance Committee، بانها الموارد المتدفقةمن الدول الغنية الى الدول الفقيرة ، على ان تحقق هذه الموارد الشروط الاتية: (زعزوع، دور المنح والمساعدات الاجنبية في التطوير التنظيمي .2017)

1) **أن تكون بغرض التنمية**
2) **ان تحتوي عل شروط امتيازية كأن تكون معدلات الفائدة وشروط الضمان ومدة إعادة مدفوعات رأس المال المقترض ميسرة**
3) **ان تكون مقدمة من جهة رسمية**

ثانيا- انواع المنح:

تقسم المساعدات الاقتصادية والمنح الخارجية وفقاً لمصادرها الى (Vanarith ,2009:8):

المعونات الثنائية: وتتمثل بالمعونات التي تعتمد على علاقات ثنائية بين الدول المتلقية للمنحة والدول المانحة ، وتحتل موقع الصدارة بالنسبة للموارد التي تتدفق للدول النامية .

المعونات ذات الأطراف المتعددة: وتتمثل بالتدفقات الإمتيازية من قبل الهيئات الرسمية والمنظمات متعددة الأطراف ، او عدة دول تعمل كمجموعة مثال ذلك : صندوق النقد الدولي (IMF) ، منظمة التنمية الدولية (IDA)، البنك الدولي (WB) ، ومن بينها، معونات منظمات التنمية الدولية ، معونات مؤسسات الأمم المتحدة للتنمية، معونات بنوك التنمية الدولية، معونات أعضاء الدول المصدرة للبترول (OPEC) ويمكن تقسيم الاموال التي تحصل عليها الجهة المتلقية بحسب طبيعتها الى الاتي:

1) **الاموال المقيدة: وهي تلك الاموال التي تشترط الجهات المانحة تخصيصها لإنجاز اهداف معينة، ويطلق عليها ايضا المنح المشروطة(السلطان وأبو المكارم، 2009:578).**
2) **الاموال الغير المقيدة: وهي الاموال التي تحصل عليها الجهة المتلقية، وتكون لديها الحرية في التصرف بها بما يحقق اهدافها ،دون قيد أو شرط** Lves, et.al, (2009: 475)
3) **الاموال الموقوفة: وهي تلك الاموال التي تستعمل للمحاسبة عن الموارد والتي يشترط فيها المانح ، عدم المساس بأصلها (بدوي ،2007: 294-295) .**
4) **اموال الوكالة: وتستعمل في المحاسبة عن الاصول التي تخص الاخرين وتحتفظ بها جهة معينة على سبيل الوصاية أو الولاية ، وعادة ما يتم التصرف بهذه الاصول على وفق شروط اوتعليمات مالكها** .(Beams,et.al., 2009:814)
5) **اموال الاقراض: تظهر تلك الاموال غالبا في السجلات المحاسبية للوحدات الاقتصادية غير الهادفة للربح ، وعادة ما تكون حركة هذه الاموال دائرية ،اذ تستعمل متحصلات القروض القديمة في عمليات اقراض جديدة** .(Larsen,2003;697)
6) **الاموال المتعلقة بالموجودات تتمثل في المنح التي يعتبر الشرط الرئيسي للحصول عليها أن تشتري الوحدة أو تصنع أو تحوز موجودات طويلة الأجل** ifrs,2020 (:3)

ثالثا – أهداف المنح الخارجية:

تختلف اهداف الجهات المتلقية للمنحة عن اهداف الجهات المانحة وبذلك يمكن النظر الى اهداف المنح الخارجية من زاويتين:

أ. أهداف الجهات المتلقية: بعد انتهاء الحرب الباردة في عام 1989، معظم المساعدات استهدفت تحسين مستوي رفاهية المواطنين، وتعزيز النمو الاقتصادي في الدول النامية، وبحلول عام 1990، تحول هدف هذه المساعدات لتعزيز الاستقرار والديموقراطية في البلدان النامية، تشجيع الانتقال الى اقتصاديات السوق الحر، تلبية الاحتياجات الانسانية وتشجيع تطوير المؤسسات الديموقراطية. (Vanarith ,2009 :10) **وتعد الدوافع الاقتصادية من أهم أهداف الجهات المتلقية والمتمثلة بتوجيه جزء من هذه الأموال لسداد أعباء خدمة الديون الخارجية، الاستثمار في المشاريع الإنتاجية لتحقيق التنمية وزيادة الناتج المحلي،تمويل المشروعات التنموية الاجتماعية ، كالصحة والتعليم، و استغلال الموارد وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.** (الهيتي، **المساعدات الانمائية الدولية في عالم متغير .** 2008 (www.startimes.com)

ب. أهداف الجهات المانحة: اما الاهداف من زاوية الجهات المانحة، فيشير البعض الى ان الدول المانحة لاسيما الولايات المتحدة عندما تقوم بتقديم المنح والقروض الى الدول الأخرى فإنّها بذلك تساعد أنفسها ، وذلك من خلال تحقق مصالحها التجارية وفتح الأسواق أمام صادراتها، وبناءً على ذلك يمكن تحديد أهم دوافع الدول المانحة بالأتي: (**تودارو** ، 2006 : 685)

1) **الدوافع السياسية: الدوافع السياسية تكون أكثر أهمية للدول المانحة للمساعدات، التي تنظر إلى المعونة كوسيلة لتحقيق مصالحها، حيث نجد أن حجم تدفق أموال المعونة يتغير طبقا للتقييم السياسي من جانب الدول المانحة بخصوص الأوضاع الدولية المتغيرة، وليس طبقاً للاحتياج النسبي للدول المستقبلة للمعونة.**
2) **الدوافع الاقتصادية: تشكل الدول المتلقية للمنحة أهمية اقتصادية للدول المانحة، فهي مصدر للموارد الأولية والأيدي العاملة، فضلا عن كونها أسواق لتصريف السلع ومجالا للاستثمارات، ومن الدوافع الاقتصادية المعلنة للمنح، ضمانُ تصريف المنتجات الزراعية للدول المانحة، وانتقال واسع لشركاتها في الأسواق ، وإجبار الدول المتلقية**

على استيراد احتياجاتها من السلع والبضائع من الدول المانحة، فضلا عن التدخل بتشكيل السياسات الإقتصادية والنظام الاقتصادى بشكل عام في الدول المتلقية للمنح بشكل يتفق مع رغبات الدول المانحة، اذ توجه المنح والمعونات في هذه الحالة لمشروعات وبرامج محدد، وهو ما يشكل تبعية اقصادية للدول المانحة. (الزيد ،2012 : 42)

3) الدوافع الثقافية : تتمثل المصالح الثقافية للدول المانحة بانها تهدف الى تغيير الدين واللغة، أو القيم التي تجدها أنها تشكل تهديدات بالعنف للغرب.

4) الدوافع الإنسانية والأخلاقية: تتمثل بمساعدة الدول الفقيرة في تلبية إحتياجات مواطنيها الأساسية، ومساعدة الدول النامية على مواجهة الكوارث والأزمات التى قد تتعرض لها، وذلك استجابة للإعتبارات الأخلاقية المتمثلة في وفاء القادرين بواجب التضامن مع غير القادرين في دول العالم (Sam & channing ,2015:6)

رابعا- دور المانحين في التنمية:

تناولت دراسات عديدة التأثير الإيجابي للمنح والمساعدات الخارجية في النمو الإقتصادي ، والتقييم لمجموعة من النتائج منها، الموارد التي لها تأثيراً مباشراً على النمو ، منها عنصر رأس المال وعنصر العمل، ومؤشرات الضمان الإجتماعي مثل البطالة، وعدد الوفيات بين الأطفال الرضع، والفقر، وركز العديد من الباحثين على الآثار التراكمية للمساعدات على الدول النامية في المدى البعيد، وقد اكدت نتائج تلك الدراسات على وجود تأثير للمساعدات الخارجية على مجموعة من المجالات التنموية، ومتغيرات عديدة أخرى، فضلا عن تأثير المساعدات على متوسط النمو الحقيقي لدخل الفرد، والناتج المحلي الإجمالي ،وبالتالي التوصل الى تأثير المساعدات على الرفاهية الإقتصادية للمجتمع برمته (8 :2015, Sam &chhean)

وتعد المنح المخصصة لاغراض التنمية المستدامة من اهم البرامج التي تسعى لتحقيقها الوكالات الدولية التابعة للامم المتحدة والوكالة الامريكية للتنمية الدولية وذلك في اطار رفع مستويات المعيشة وتحقيق فرص العمل وتوفير الظروف المناسبة لتحقيق التقدم والتنمية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وذلك لايمانها بأن القضاء على الفقر وتحسين اسباب الرفاهية لافراد المجتمع يشكلان الركائز الاساسية لخلق اوضاع تؤدي الى السلام والرخاء العالمي.

المبحث الثاني

الدور التنموي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

يمثل الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة احد اهم عوامل النمو الاقتصادي ، فهناك اجماع على اهمية الدور الذي يقوم به هذا القطاع وأثره الايجابي على تنمية الدخل، الا ان هذه المشاريع وبخاصة في الدول النامية ومنها العراق تواجه الكثير من الصعوبات والتحديات الداخلية والخارجية، ولعل اعقد تلك التحديات هي المشكلة التمويلية.

أولا: مفهوم المشاريع الصغيرة

لا يوجد اتفاق بين الباحثين والمهتمين على تعريف محدد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، اذ اختلف تعريفها بين دولة وأخرى، ومن فترة زمنية لأخرى، ويعزى هذا الاختلاف حول تحديد مفهوم المشاريع الصغيرة ، إلى التباين في المعايير يتم الاستناد إليها في تحديد مفهوم المشاريع الصغيرة، اذ تتباين تلك المعايير من دولة لأخرى تبعا للاختلاف في قدراتها وإمكاناتها ، وظروفها الاقتصادية ومراحل النمو التي هي عليها ، فالمشاريع التي تعد كبيرة الحجم في دولة نامية، قد تعد مشاريع صغيرة أو متوسطة الحجم في احد الدول الصناعية، كما قد يختلف الحكم على حجم المشروع في دولة معينة ،حسب مراحل النمو الذي يمر به اقتصاد تلك الدولة، وعلى الرغم من اختلاف المعايير المعتمدة في الدول المختلفة، فان بعض الدول ركزت على تصنيف دون آخر ، فبرز مثلا مؤشر عناصر الانتاج في التحديد البريطاني لحجم المشروعات ، ومؤشر الموجودات الثابتة في التحديد الياباني والايطالي والايرلندي ، ومؤشر حجم الميزانية في التحديد البلجيكي (جواد،2007 :24)

ان تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي تبنته الكونفيديرالية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والمتداول في فرنسا هو: انها تلك المشاريع التي يتكفل قادتها شخصيا مباشرة المسؤوليات الاجتماعية والتقنية والمالية والمعنوية بغض النظرعن الطبيعة القانونية للوحدة الاقتصادية. (الشعوق ،2004: 16)، وفي تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) للمشاريع الصغيرة ، جاء بأنها تلك المشاريع التي يتراوح عدد العاملين فيها ما بين (10 – 50) عاملاً، ويديرها مالك واحد. أما البنك الدولي فقد صنف المشاريع التي يعمل فيها اقل من (10) عمال على انها مشاريع متناهية الصغر، وتلك التي

يعمل فيها ما بين (10 – 50) عامل بأنها مشاريع صغيرة، اما المشاريع التي يعمل فيها ما بين (50 – 100) عامل فتعد مشاريع متوسطة (الشيخ، 2010: 3). وفي تعريف مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) فانه تم تحديد المشاريع الصغيرة بانها التي يعمل بها بين 20- 100 عامل، بينما تعد المشاريع التي يعمل بها بين (101- 500) عامل بانها متوسطة ، تعرف المشاريع الصغيرة في العراق بأنها تلك المشاريع التي تكون قيمة المكائن فيها اقل من (100) ألف دينار، وتستخدم ما بين (1 – 9) عمال (عبد الرضا، : 2) 2012.

مما سبق يتبين ان معظم التعاريف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة قد استخدمت عدد العمال كمعيار لتحديد المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع وجود اختلاف في عدد العمال العاملين في تلك المشروعات من دولة لاخرى.

ثانيا:اهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية، تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة من القطاعات الاقتصادية التي تحضى باهتمام كبير من قبل الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية والباحثين في دول العالم كافة، وتتلخص اهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالاتي:(عبد الباقي، 2016، 2) (جواد ،2007 :78)

1) الانتشار الجغرافي لهذه المشاريع ، مما يساعد على تحقيق تنمية مكانية متوازنة وتقليل التفاوتات الإقليمية.
2) قدرة هذه المشاريع على التكيف مع المتغيرات المختلفة مثل تركيبة القوى العاملة اوسياسات التسويق والتمويل الامر الذي يساعد على مواجهة التقلبات.
3) توفر هذه المشاريع سلعاً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً تتفق مع قدراتها الشرائية.
4) تعد هذه المشاريع اداة فاعلة في توسيع القاعدة الانتاجية عند تطبيق استراتيجيات انتاج بدائل الواردات لتوفير حاجة السوق من السلع ،الامر الذي يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي.
5) يمكن أن تكون هذه المشاريع مصدراً للابتكار والتجديد، وان تسهم في خلق كوادر فنية، وقيادات إدارية مما يمكنها من الانتقال للعمل في مشاريع كبيرة، فضلا عن إنها تعد وعاء للتكوين الرأسمالي من حيث استقطابها للمدخرات الفائضة

والمعطلة، فضلاً عن إنها توفر فرصاً استثمارية معقولة لأصحاب المدخرات الصغيرة.

وبناءاً على ذلك، فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشكل الجزء الاكبر من اجمالي الناتج العام العالمي، وإن الأنظمة الاقتصادية المتحولة، سوف تعمل في المستقبل البعيد، بشكل شبكات معقدة للشركات يستند فيها الوضع التنافسي للمشروع الى كفاءة مجهزيه بشكل جزئي، وبالتالي سوف تؤثر القدرة التنافسية لهذه المشاريع في الوضع التنافسي للإقتصاد ككل.

المبحث الثالث

الدور الاقتصادي الذي تؤديه المنح الخارجية المشروطة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

المحور الاول:واقع الخدمات التمويلية التي تقدمها الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال ادارة المنحة المقدمة من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية

بعد فترة طويلة قضاها العراق تحت الحصار الاقتصادي الذي فرضه مجلس الأمن الدولي على العراق، ودمار البنى التحتية والإنتاجية الذي خلفته قوى التحالف الدولي في حرب 2003، وعمليات التخريب والتدمير الواسعة التي سببتها التنظيمات الارهابية ، والمليشيات والجماعات الخارجة عن القانون، فضلاً عن حجم الديون الخارجية المتراكمة على العراق والحاجة الملحة لالغائها، أضحى العراق بعد عام 2003 واحداً من الدول التي تسعى للحصول على معونات دولية عاجلة، لمعالجة اوضاعه الاقتصادية والانسانية المتدهورة.

اولا: الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID)

الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، وكالة تابعة لحكومة الولايات المتحدة الفيدرالية وهي مسؤولة في المقام الاول عن ادارة المساعدات الخارجية المقدمة للمدنيين ،تأسست عام 1961 في عهد الرئيس الامريكي جون كيندي، لغرض تنفيذ برامج المساعدات التنموية المعدة وفقا لقانون المساعدات الخارجية، وبالرغم من استقلال الوكالة

من الناحية الفنية، الا انها تخضع لتوجيهات السياسة الخارجية لرئيس الولايات المتحدة ووزير الخارجية ومجلس الامن القومي ، وتسعى الوكالة الى مساعدة الشعوب الفقيرة ، في تحسين ظروفهم المعيشية، والتخلص من الكوارث ،او تلك المجتمعات التي تسعى للعيش في دول ديمقراطية وحرة .

ثانيا: الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

مؤسسة مالية غير مصرفية تم تاسيسها بموجب شهادة التسجيل الصادرة من دائرة تسجيل الشركات المرقمة 2/ 72012 بتاريخ 18 / 5/ 2009 وبراسمال قدره (270) مليون دينار عراقي ساهمت به تسعة مصارف تجارية عراقية، وهي الشركة الوحيدة التي تاسست بموجب قانون تسجيل الشركات العراقي ومؤسسين عراقيين بتمويل من منظمة دولية كبيرة وهي الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ،وتحت اشراف جهة قطاعية متمثلة بالبنك المركزي العراقي، تمتاز هذه الشركة بانها جمعت بين الهدف الربحي الذي هو معيار نجاح الشركات عموما والهدف المجتمعي الذي يحقق الخدمة الاجتماعية التي تحقق وسيلة العيش الكريم والرزق الحلال للشريحة المستفيدة الا وهي اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والذين يشكلون نسبة 67% من النشاط الخاص ولاسيما الذين تعطلت اعمالهم بسبب الظروف الامنية والاقتصادية التي مر بها البلد، و هناك العديد من المنظمات الدولية التي اسهمت في تطوير وبناء القدرات لكادر الشركة، وكوادر وحدات الائتمان في المصارف المساهمة ، وهي الوكالة السويدية للتنمية الدولية (SIDA) ومنظمة التنمية الصناعية للامم المتحدة (UNIDO) وصندوق سند لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SANAD)،كما تعاونت الشركة مع (منظمة العمل الدولية ILO) ،ومكتب الامم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) ادارة البرنامج التدريبي لاصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والعاملين لديهم في العراق والمعتمد من قبل الامم المتحدة ومطبق في عدد كبير من دول العالم.

ثالثا: المنح المشروطة المقدمة للعراق من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID)

تعد الوكالة الامريكية للتنمية الدولية الجهة الراعية الاساسية في تمويل الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال المنح التي قدمتها، وتم توقيع اتفاقية عمل شاملة لكل التفاصيل والتعليمات تضمنت ارشادات تحديد مبلغ القرض وهامش الربح ،كذلك حفظ السجلات الداخلية وفحص حساب الصندوق لتمويل

المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن حسابات المصارف الاخرى والتقارير المنتظمة والرسوم الادارية وكيفية تسديدها للشركة، وتقوم الشركة باعداد برنامج يلائم المقترض الذي تستهدفه الجهة المانحة ،ويتماشى مع ضوابط منح القروض التي تفرضه تلك الجهة. وبذلك تقوم الشركة وعلى اساس دوري بتقديم تقاريرها الى الجهة المانحة تتضمن سمات القرض واقساط السداد وتدوير القروض ، وتفرض الشركة رسما اداريا قدره 4%سنويا على التخصيصات المالية التي تقدمها لشبكة المصارف المساهمة فيها، وتسمح للمصارف بتحقيق هامش ربح 6%من القروض التي يتم توليدها ، ويكمن صافي التاثير في تقديم قروض الى المشاريع الصغيرة والمتوسطة بان يكون سعر الفائدة يقل بنسبة 2%عن اسعار القروض في السوق ، وقد قدمت الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ثلاث منح كل منها يرتبط ببرنامج محدد من برامج الجهة المانحة وهي كالاتي:

1) برنامج تجارة للتنمية الاقتصادية في المحافظات، لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، تكون رعاية هذا البرنامج من قبل الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، وقد انطلق في شهر كانون الثاني من عام 2008 ، ويهدف الى تعزيز توسع مشاريع القطاع الخاص، من خلال عدد من المبادرات ومن بينها زيادة امكانية نفاذ اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق من المستفيدين للحصول على خدمات مالية، وقد قدم البرنامج منحة رأس مال اولي الى الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، قدرها (6) مليون دولار من مجموعة لويس بيرغر نيابة عن منظمة المساعدات الامريكية ، وتم استلامها في شهر حزيران 2009.
2) برنامج انماء لتمويل المشاريع الزراعية بشكل خاص. هو البرنامج الشامل الذي تموله الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، ويهدف الى دعم تنمية المشاريع الزراعية وتنشيط اسواق المنتجات الزراعية في العراق، وتشترك الحكومة العراقية في تنفيذ البرنامج من خلال المؤسسات التابعة للحكومات المحلية، وفرق اعادة اعمار المحافظات، وشركات القطاع الخاص في العراق، وقد خصصت هذه المنحة البالغة (مليون دولار) في البداية لدعم القروض الممنوحة لمشاريع الزراعية في محافظة الانبار، ومن ثم اطلقت لتمنح في ثمانية محافظات أخرى ومن خلال فروع المصارف في تلك المحافظات.

3) برنامج دعم المجاميع المحرومة في العراق قدم منحة من الحكومة الامريكية قدرها (10 مليون دولار)، تم اطلاق هذه المبادرة لغرض تمويل النشاطات التي تحقق دخلا لرياديي الاعمال المهجرين الذين فقدوا رؤوس اموالهم و/أو وسائل توليد الدخل بسبب ظروف خارجة عن ارادتهم، و تتراوح القروض الممنوحة في ظل هذه المبادرة بشكل عام بين (5000 دولار أمريكي)، ما يعادل (6) مليون دينار عراقي و (17000 دولار أمريكي) ما يعادل (20) مليون دينار عراقي ، وتمنح هذه القروض باسعار فائدة تشجيعية الى حد كبير، و توجه القروض لتعزيز عمل المشاريع الحالية، أوإعادة تأهيلها، او لتمويل تاسيس مشاريع جديدة ، وقد اطلقت المصارف العراقية الخاصة المشاركة في البرنامج بالإقراض من هذه المنحة في شهر آذار 2012.

ان اجمالي عدد القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من برامج الوكالة الامريكية للتنمية الدولية لغاية نهاية عام 2018 بلغ (5543) قرضا، ويوضح الشكل (1) عدد القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لكل برنامج .

الشكل (1) عدد القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لكل برنامج

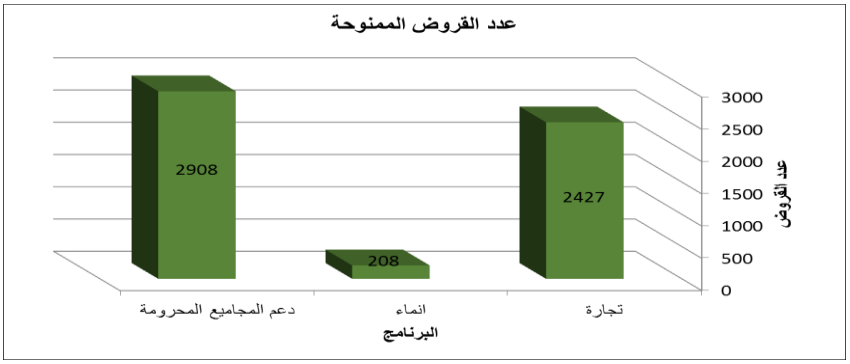

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

ويتراوح حجم القرض الممنوح بين 5000 $ و250000 $وقد بلغ اجمالي حجم القروض الممنوحة من برامج الوكالة الامريكية للتنمية الدولية(87127899 $)، كما موضح في الشكل رقم (2)

شكل (2) حجم القروض الممنوحة مقارنة بحجم التمويل لكل برنامج.

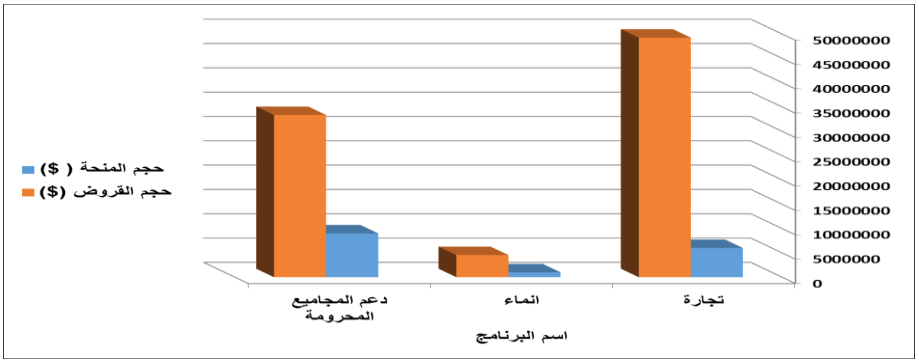

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

من الشكل رقم (2) يتضح الفرق الكبير بين حجم التمويل من المنحة وحجم القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من كل برنامج ، وهذا يعكس كبر حجم المشاركة المقدمة من المصارف المساهمة، فضلا عن مساهمة عملية تدوير القروض في انتاج جيل ثاني من القروض، مما يعزز عملية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

رابعا : تدوير المنحة

السمة الرئيسة لبرنامج المنح انها تستدعي احتفاظ المصارف المساهمة في الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بحساب منفصل لقروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتجميع اقساط السداد الخاصة بقروض المنحة، ويتم الاستفادة منها بشكل فوري لتمويل جيل جديد من القروض (تدوير القروض) وهذا يجعل المصارف قادرة على الاحتفاظ باموال المنحة الى امد غير محدد مادامت قادرة على تنفيذ برنامج الاقتراض المتفق عليه، ويظهر الشكل رقم (3) نسب تدوير القروض لكل برنامج من برامج المنح.

شكل (3) نسب تدوير القروض لكل برنامج

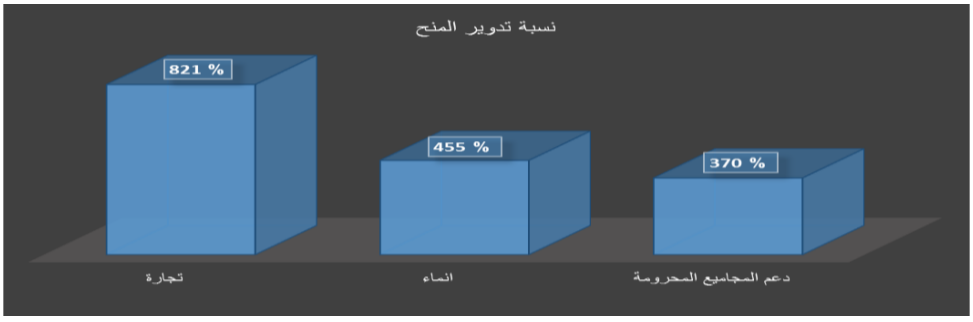

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

خامسا: القطاعات الاقتصادية المستفيدة من القروض

بهدف التخلص من اقتصاديات احادية الجانب تسعى الحكومات والمؤسسات التنموية الى تقديم الدعم المتوازي لكافة القطاعات الاقتصادية من خلال تنويع الهيكل الاقتصادي ، وانطلاقا من هذا الهدف فان الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تقدم القروض لكافة القطاعات الاقتصادية الرئيسة، ويوضح الشكل رقم (4) نسبة القروض الممنوحة للقطاعات الاقتصادية في اجمالي القروض لعام 2018

شكل (4) نسبة القروض الممنوحة للقطاعات الاقتصادية في اجمالي القروض لعام 2018

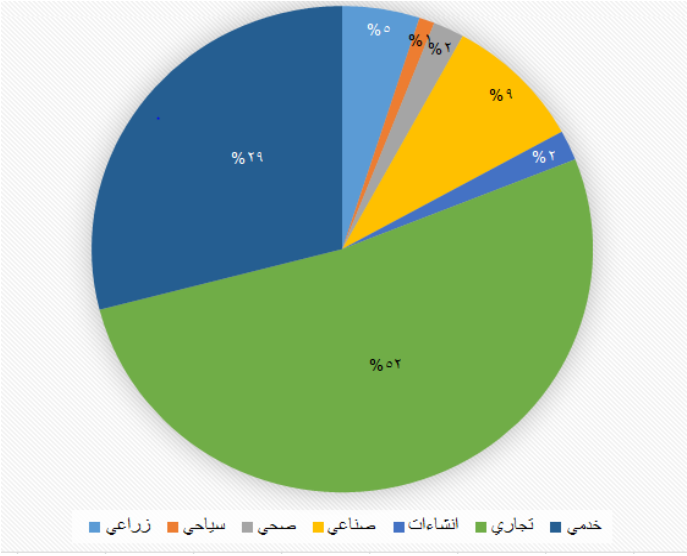

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

ولم يكن تأثير المنح على القطاعات المختلفة بنفس الحجم، ذلك لان توزيع القروض على تلك القطاعات كان مختلفاً عليها حسب مشروطية المنح التي حددتها الجهة المانحة، فنلاحظ من الشكل (4) ان 52% من المشاريع التي تم تمويلها هي للقطاع التجاري و29% للقطاع الخدمي في حين ان قطاع الصناعة لايتجاوز 9% لذا ينبغي التوجه نحو اقراض مشاريع القطاع الصناعي بشكل اوسع، بوصفه قطاع مهم جدا وسريع النمو، ويتيح

للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الدخول في مفاصل الكثير من الصناعات العراقية التي تشكل ركنا اساسيا من اركان الاقتصاد العراقي، فضلا عن حاجة المشاريع الصناعية لعدد اكبرمن الايدي العاملة مما يسهم في تخفيف مشكلة البطالة.

المحور الثاني: اختبار الفرضيات

من اجل بيان الدور الاقتصادي الذي تؤديه المشاريع الصغيرة والمتوسطة فقد تم ايجاد مساهمة هذه المشروعات من الناتج المحلي الاجمالي للسنوات عينة البحث وكما موضح في الجدول رقم (1)

جدول (1) انتاج المشروعات الصغيرة من الناتج المحلي الاجمالي

السنوات	انتاج المشروعات الصغيرة (مليون دينار)	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار)	نسبة انتاج المشروعات الصغيرة الى الناتج المحلي الاجمالي
2010	292.37	162064.6	0.18
2011	127.03	217327.1	0.06
2012	191.767	254225.5	0.07
2013	244.9	273587.5	0.09
2014	192.498	266332.7	0.07
2015	182.397	194681	0.09
2016	207.992	196924.1	0.11
2017	201.633	221665.7	0.09
2018	193.929	254870.2	0.08

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء- وزارة التخطيط

ولبيان دور المنح الخارجية المقدمة من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ، المشروطة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تمويل تلك المشروعات فقد تم اعتماد تطور نسبة انتاج المشروعات الصغيرة الى الناتج المحلي الاجمالي مع تطور حجم المنح وكما موضح في الجدول رقم (2)

جدول (2) تطور حجم مساهمة المشروعات الصغيرة في الناتج المحلي مع حجم المنح الخارجية

السنوات	حجم المنحة (مليون دينار)	نسبة انتاج المشروعات الصغيرة الى الناتج المحلي الاجمالي
2010	17818	0.18
2011	27140	0.06
2012	52510	0.07
2013	74340	0.09
2014	82600	0.07
2015	86022	0.09
2016	91214	0.11
2017	99592	0.09
2018	102896	0.08

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

ولغرض تغطية الجانب الاستدلالي من البحث فقد تم اجراء اختبار فرضيات البحث وكالآتي:

1) **الفرضية الاولى:إختبار العلاقة بين المنح الخارجية والنشاط الاقتصادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة**

فرضية العدم: لاتؤدي المنح الخارجية المشروطة لتمويل المشاريع الصغيرة الى تفعيل الدور الاقتصادي لتلك المشاريع

الفرضية البديلة: تؤدي المنح الخارجية المشروطة لتمويل المشاريع الصغيرة الى تفعيل الدور الاقتصادي لتلك المشاريع

ولإختبار الفرضيات الاحصائية اعلاه فقد تم استخدام معامل ارتباط بيرسون وتظهر النتائج في الجدول رقم (3).

جدول (3) مصفوفة ارتباط بيرسون لاختبار العلاقة بين المنح الخارجية والنشاط الاقتصادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

المتغير		المنح الخارجية	النشاط الاقتصادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة
المنح الخارجية	ارتباط بيرسون	1	-0.307
	Sig.(2-tailed)		0.042
النشاط الاقتصادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	ارتباط بيرسون	-0.307	1
	Sig.(2-tailed)	0.042	

ويظهر من الجدول رقم (3) أن هناك علاقة ارتباط عكسية بين المنح الخارجية والنشاط الاقتصادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، إذ ظهرت قيمة الارتباط-0.307، حيث ظهرت قيمة Sig. أقل من 0.05 والذي يقود إلى معنوية قيمة معامل الارتباط، أي تم رفض فرضية العدم السابقة وقبول الفرضية البديلة، مما يعني انه المنح الخارجية المشروطة لتمويل المشاريع الصغيرة تؤدي الى تفعيل الدور الاقتصادي لتلك المشاريع.

وللوقوف على طبيعة بيانات المتغير المعتمد (النشاط الاقتصادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة) وشكل توزيعه لكي يتم استخدام التحليل الإحصائي فقد تم إجراء اختبار (Shapiro-Wilk)، ويتضح ذلك من خلال الجدول (4).

جدول رقم (4) اختبار (Shapiro-Wilk) للتوزيع الطبيعي للمتغير المعتمد النشاط الاقتصادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

المتغير	إحصاءة الاختبار Statistic	عدد المشاهدات	المعنوية Sig (P-value)
النشاط الاقتصادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	0.997	9	0.902

نستنتج من خلال الجدول رقم (4) أن متغير النشاط الاقتصادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يتوزع توزيعاً طبيعياً، إذ ظهرت قيمة Sig. أكبر من 0.05 لذا تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لمعرفة مدى تأثير المتغير المستقل (المنح الخارجية) على المتغير التابع (النشاط الاقتصادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة) .

2) الفرضية الثانية : قياس تأثير المنح الخارجية على النشاط الاقتصادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

فرضية العدم: لاتؤثر المنح الخارجية المشروطة لتمويل المشاريع الصغيرة على الدور الاقتصادي لتلك المشاريع

الفرضية البديلة: تؤثر المنح الخارجية المشروطة لتمويل المشاريع الصغيرة على الدور الاقتصادي لتلك المشاريع

ولاختبار الفرضية السابقة فقد تم استخدام معادلة الانحدار الخطي البسيط وإيجاد تحليل التباين للنموذج، وتظهر النتائج في الجدول (5).

جدول (5) تحليل التباين لنموذج الانحدار الخطي البسيط لبيان مدى تأثر النشاط الاقتصادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالمنح الخارجية

النموذج	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	اختبار F	Siq.
الانحدار	1	0.001	0.001	0.730	0.042
الخطأ	7	0.009	0.001		
الكلي	8	0100			

ويلاحظ من الجدول (5) أن قيمة Siq. كانت أقل من 0.05 وبالتالي نستدل على رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي أن هنالك تأثير معنوي للمتغير المستقل (المنح الخارجية) على المتغير التابع (النشاط الاقتصادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة) وتحقق التوافق بينهما.

وبذلك فان المنح المقدمة من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، ايماننا منها بأن القضاء على الفقر وتحسين اسباب الرفاهية لافراد المجتمع يشكلان الركائز الاساسية لخلق اوضاع تؤدي الى السلام والرخاء العالمي، تعد من البرامج المهمة التي تسعى لتحقيقها الوكالات الدولية التابعة للامم المتحدة، وذلك في اطار رفع مستويات المعيشة وتحقيق فرص العمل وتوفير الظروف المناسبة لتحقيق التقدم والتنمية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستفيدة من القروض المخصصة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعلى الرغم من حجمها المادي الصغير الا ان الدور الذي لعبته هذه المنح ، يعد دورا استراتيجيا في بناء قواعد مهمة لتوليد محاور اقتصادية اساسية لاعادة بناء مافقده العراق من طاقات وامكانيات ممثلة بالانسان العراقي وقدرته على الخلق والانتاج، وبذلك فأن الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تعد نموذجا محفزا يساعد في توسيع مشاركة المصارف العراقية الخاصة مباشرة في تعزيز نمو تلك المشاريع، من خلال برامج التمويل المستدام التي تبنتها الشركة، وسعي هذه الشركة لفتح ابواب للاستقطاب والتعاون المستقبلي مع المنظمات والهيئات الدولية المانحة من اجل تنشيط القطاع الخاص في العراق.

الاستنتاجات:

1) **تعد المنح والمساعدات الاقتصادية أحد أهم مصادر التمويل الخارجية،وفي اطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعبت الجهات المانحة المتمثلة بالمنظمات الدولية دورا كبيرا في برامج التنمية،في البلدان الفقيرة والبلدان المتضررة من الحروب والكوارث.**
2) **على الرغم من حجمها المادي الصغير الا ان الدور الذي لعبته المنح الخارجية ، يعد دورا استراتيجيا في بناء قواعد مهمة لتوليد محاور اقتصادية اساسية لاعادة بناء مافقده العراق من طاقات وامكانيات ممثلة بالانسان العراقي وقدرته على الخلق والانتاج.**
3) **ان مشروطية المنح له تأثيراً سلبيا على معدل نمو القطاعات الاقتصادية للدول المتلقية لتلك المنح.**
4) **ان الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ،تعد نموذجا محفزا للمصارف العراقية الخاصة من خلال تسريع مشاركتها مباشرة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة**

التوصيات:

1) **ضرورة ان تفتح الشركة الابواب للتعاون مع الجهات المانحة دولية وحكومية واتخاذ الخطوات اللازمة للاستقطاب المستقبلي للمنح ،من اجل تنشيط القطاع الخاص في العراق من خلال تبنيها برامج التمويل المستدام.**
2) **ينبغي أن توجه برامج المنح الخارجية نحو تكوين رأس المال.من أجل تحقيق أهداف إيجابية لهذه المنح**
3) **تفعيل الدور الحكومي في بناء استراتيجية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ووضع آليات واضحة يشترك فيها القطاع الخاص بشكل فاعل وتفعيل مبادرة البنك المركزي العراقي في هذا المجال**

المصادر

- بدوي، محمد عباس، عثمان، الأميرة إبراهيم، النظام المحاسبي للمنظمات الهادفة للربح وغير الهادفة للربح، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007.
- تودارو ، ميشيل، تعريب ومراجعة / د. محمود حسن حسين، د. محمود حامد محمود (2006)، التنمية الاقتصادية، دار المريخ ، المملكة العربية السعودية
- جواد، نبيل (2007)، ادارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت .
- خليفة، أحمد صاحب عبد الله (2017)، المحاسبة عن المنح وفق المعيار المحاسبي الدولي (20) بحث تطبيقي في العتبة العلوية المقدسة، مقدم الى مجلس الأمناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين.
- زعزوع، زينب عباس (2017)، دور المنح والمساعدات الاجنبية في التطوير التنظيمي، جامعة العلوم الحديثة والاداب، مصر https://platform.almanhal.com/Files/2/8556
- الزيد، سارة عبد اللطيف (2012)، المساعدات المالية الكويتية وأثرها علي علاقاتها العربية (1961-2012)، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط،.
- السلطان ، سلطان محمد علي و عبد الفتاح أبو المكارم ، 2009 " المحاسبة في الوحدات الحكومية والتنظيمات الاجتماعية الأخرى " المملكة العربية السعودية ، دار المريخ.
- الشعوق ، غسان (2004). الدفاع الوطني والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة افكار النهوض. بيروت.
- الشيخ، طواهرية، (2010)، المشروع الناجح المبني على فكرة مبدعة، الملتقى الدولي المنظم من طرف كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة البليدة 12 -13
- عبد الباقي، صابر أحمد (2016). المشاريع الصغيرة وأثرها على التنمية والقضاء على البطالة، http://vb.elmstba.com/t207543.html.
- عبد الرضا ، نبيل جعفر (2012) .المشاريع الصغيرة في العراق ، مجلة الحوار المتمدن، العدد3723، http://www.ahewar.org

- القريشي، مدحت (2007)، التنمية الاقتصادية ، دار وائل للنشر ، ط1 ، عمان الأردن.
- الهيتي، نوزاد عبد الرحمن، المساعدات الانمائية الدولية في عالم متغير ، بحث منشور على موقع لجندول، السنة الثالثة، العدد 7، مارس (اذار) 2008.

www.startimes.com

- Beams , A. Floyd &Anthony, H. Joseph &Clement ,P. Robin & Lowensohn , h.Suzanne,(2009*), Advanced Accounting*, 14 th/ ed
- Chheang ,Vanarith(2009) "The effect of foreign aid on economic growth and corruption in 67 developing countries " A Thesis submitted to the Faculty of the Graduate School of Arts and Sciences Of Georgetown University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Public Policy
- IFRS, (2020),Accounting for Government Grants and Disclosure of Government Assistance -IAS 20, https://ifrscommunity.com/knowledge-base
- Larsen , E. John.(2003*), Modern Advanced Accounting* ,9th ed .the McGraw-Hill co.
- Lves , Martin ,and Johnson, Laurence ,and Razek,R. joseph, and Hosch. A. Gordon , (2009) , *Introduction to Governmental and not – for-profit –Accounting* ,6th, Pearson prentice Hall,.
- Sam, Jones and channing, Arnd,(2015) ,Assessing foreign Aids long-run contribution to growth and development, university of Copenhagen, Denmark and UNU- WIDER, Helsinki, Finlan,
- Vanarith, chheang,(2009),*The effect of foreign aid on economic growth and corruption in 67 developing countries*, faculty of the graduate school of arts and sciences, Georgetown university.